فيه كسر اوسطه العدد كله من جنس الكسر بغير الصحيح في مخرج
الكسر وتزيد عليه الكسر وتقبر تلك الكسور كالصحاح واعمل في القسم
ما تقدم فما خرج لكل واحد من القسمة والعتبر فاقسمه على مخرج
ذلك الكسر الذي جعلت الكل من جنسه فما خرج فهو نصيبه
مثاله اربعة وعشرون دينارا ونصف وام واختان لام واختان
لاب فاضرب الاربعة والعشرين في اثنين مخرج النصف تبلغ ثمانية
واربعين وتزيد عليها النصف واحد تبلغ تسعة واربعين فبعد
كانه مبلغ التركة يقبر فيه للام بسهم وتقسم الخارج على سبعة
تخرج لها سبعة وكذلك لكل اخت لام وتخرج لكل اخت لاب اربعة
عشر واذا قسمت ما بيد كل وارث على اثنين تخرج النصف حصل
له نصف ما بيده وجملة ذلك اربعة وعشرون ونصف وان قسمت
جملة التركة على جملة السهام كان الخارج حصة كل سهم من جملة
الفريضة واذا ضربت عدد سهام كل وارث في الخارج كان مبلغ الضرب
حصته من جملة التركة وهو بيتي بالمثال الحاضر وذكر بعضهم
طريقا من السبعة يغني عن المقبر والقسمة يضرب سهام الفريضة
من عدد التركة فما كانت نسبتها وهي نسبة سهام كل وارث
من نصيبه من جملة التركة بيانه ان نسبة السبعة للتسعة
والاربعين السبع فللام سهم فهو سبع فنصيبها اذا سبعة كما
تقدم وكذلك سائر الورثة هذا اذا كانت التركة مقدرة فان كانت
غير مقدرة فان كانت حاضرة فالعمل في قسمتها كما تقدم وكذلك ان اشتملت
على مقدر وغيره كعين وعروض جمعة الفقه لعدد العين
ثم هيد ذكر بعضهم في قسمة التركة سبع طرق احدها ان تنسب سهام
الوارث للفريضة وتاخذ تلك النسبة من المال دونما ان تقدر
السهام في المال وتقسم المجتمع على جملة سهام الفريضة والخارج
هو المطلوب والثانية ان تقسم جملته على الفريضة بجملتها فما

خرج

خرج ضربته في سهام كل وارث فما اجتمع فهو حظه وربحها
ان توفق بين الفريضة والمال وتضرب سهام الوارث في
وفق المال وتقسم على وفق الفريضة وخامسها ان تقسم
وفق المال على وفق الفريضة وتضرب الخارج في سهام كل
وارث وسادسها ان تقسم الفريضة على المال وتقسم سهام
الوارث على الخارج وكذلك في الوفق وسابعها ان تقسم الفريضة
على سهام كل وارث فما خرج للوارث قسمت عليه سهام كل
عليه المال وكذلك الوفق اه كلام الذخيرة قال ابن الحاجب وفي
قسمة التركة على السهام طرق قال ابن عبد السلام اما قد تقسم
التركة بكونها على السهام لان القسمة قد تكون للاعيان السهام
ولكن على الاجزاء كما يعطى للاصحاب الربع التركة وللاصحاب الثلث
منها وهكذا كل جزء ويقسم اهل ذلك الجزء ما اخذوه بينهم
فتبين ان المولف لم يرد هذا النوع من القسمة وانما اراد ما ينوب
كل سهم من الفريضة وما يجب لكل وارث بسبب ذلك من التركة
لان هذا النوع هو المطلوب في هذا الموضع لانه النوع الذي يحتاج اليه
النوع الاخر وان اخذ احد الورثة عرضا من التركة بسهمه منها
بالتقويم له قبل اخذه واراد ايها المحاسب ان يعرف بكم دينارا
اخذه اي احد الورثة العرض اي قيمته بحسب تراضي الورثة
وصلحهم ليرجع بها ان استحق منه مثلا فاسقط بها المحاسب
سهامه اي بقدر اخذ العرض من المسئلة واجعل الباقي منها كانه
المصحح وان اخذ العرض ليس منها واقبل الباقي التركة وجعلها
مصححة في قسمة التركة واعطها اخذ العرض من التركة
بنسبة نصيبه فمثلا غير زوج وام واخت لغلام والتركة عشرون
دينارا وعرضا فترا في الورثة على اخذ الزوج العرض
بسهامه وتسليم الدنانير للباقي فاصله المسئلة ستة وتقول

عليه المال
وكذلك الوفق
كلام الذخيرة
وقال ابن الحاجب
وفي قسمة
التركة

نصيبه من جملة التركة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)